Minia J. of Agric. Res. & Develop., Minia Univ., Vol. 45 (1): 167 - 178, 2025

Minia Journal of Agricultural Research and Development

Journal homepage & Available online at:
https://mjard.journals.ekb.eg

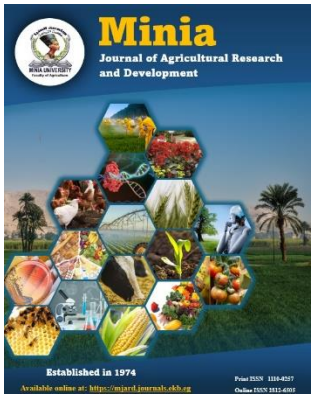

جودة المؤسسات النفطية والتنمية المستدامة في سلطنة عمان ، والعلاقة بينهما.

عمر بن خميس بن راشد

Received: 12 Feb. 2025 Accepted: 22 April 2025

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان، مع التركيز على دور هذه المؤسسات في دعم أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠. تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الزمنية من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، حيث شهدت هذه الفترة تحديات اقتصادية كبيرة مثل جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى الجهود الوطنية لتحقيق الرؤية. توصلت الدراسة إلى أن جودة المؤسسات النفطية تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهمت في تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة. كما أظهرت النتائج انخفاضًا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحسنًا في الأداء الاقتصادي والبيئي. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في المؤسسات النفطية، وزيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والصناعة، بما يتوافق مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.

الكلمات الدالة: جودة المؤسسات النفطية، التنمية المستدامة، الحوكمة الرشيدة، الطاقة المتجددة.

أولا: المقدمة:

تعتبر المؤسسات النفطية في سلطنة عمان أحد الأسس التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. ومع التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة، أصبحت جودة هذه المؤسسات عاملاً محورياً في تحديد مدى قدرة السلطنة على تحقيق أهدافها الطموحة في هذا المجال. وفقًا لتقرير وزارة الطاقة والمعادن (٢٠٢١)، يلعب قطاع النفط والغاز دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية الكبرى. ومع ذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أكثر من مجرد عائدات مالية؛ إذ يتوقف على كفاءة وجودة المؤسسات النفطية في إدارة الموارد الطبيعية بشكل مسؤول وفعال.

تشير الدراسات الحديثة إلى أن جودة المؤسسات النفطية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي سلطنة عمان، تعمل هذه المؤسسات على تبني سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية، كما جاء في التقرير الوطني الطوعي الثاني (٢٠٢٢). ومن خلال تحسين عمليات الإنتاج وتقليل الانبعاثات الضارة، تسعى المؤسسات النفطية العمانية إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وهذا يتوافق مع رؤية عمان ٢٠٤٠، التي تؤكد على أهمية التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

من ناحية أخرى، يؤدي الاقتصاد المؤسسي دورًا هاماً في تعزيز جودة المؤسسات النفطية وضمان فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة. وفقًا لدراسة "الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان" (٢٠٢٣)، فإن تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الموارد النفطية يسهم في تعزيز الثقة بين الجهات الفاعلة في القطاع، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام. كما أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (٢٠٢٤) تؤكد على أهمية التخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعمل الخطة الخمسية العاشرة على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هذه الأهداف.

*** Corresponding author:**
E-mail address:

يتضح مما سبق أن جودة المؤسسات النفطية في سلطنة عمان تعد عاملاً حاسمًا في تحقيق التنمية المستدامة. من خلال تحسين كفاءة هذه المؤسسات وتبني سياسات مستدامة، يمكن للسلطنة أن تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يساهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا للأجيال القادمة. وهذا يتطلب تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما أشارت دراسة زكريا (٢٠٢٠) إلى أهمية دور الاقتصاد المؤسسي في دعم عملية التنمية في الدول النامية.

تعتبر جودة المؤسسات النفطية في سلطنة عمان من العوامل الأساسية التي تحدد مدى نجاح الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفقًا لوزارة الطاقة والمعادن (٢٠٢١)، فإن هذه المؤسسات تعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية، مما يجعلها محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تبني سياسات وإجراءات تعزز الكفاءة والمسؤولية البيئية.

تعمل المؤسسات النفطية في عمان على تحسين عمليات الإنتاج وتقليل الانبعاثات الضارة، مما يسهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. كما أشار التقرير الوطني الطوعي الثاني (٢٠٢٢) إلى أن هذه المؤسسات تتبنى سياسات تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية، مما يعكس التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يؤدي الاقتصاد المؤسسي دورًا بارزًا في تعزيز جودة المؤسسات النفطية، حيث تؤكد دراسة "الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان" (٢٠٢٣) على أهمية تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الموارد النفطية. هذه المبادئ تسهم في تعزيز الثقة بين الجهات الفاعلة في القطاع، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعمل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (٢٠٢٤) على تعزيز التخطيط الاستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تركز الخطة الخمسية العاشرة على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. هذا التعاون يسهم في تحسين جودة المؤسسات النفطية وضمان فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أشارت دراسة زكريا (٢٠٢٠) إلى أهمية دور الاقتصاد المؤسسي في دعم عملية التنمية في الدول النامية.

تهدف سلطنة عمان إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة. وفقًا للتقرير الوطني الطوعي الثاني (٢٠٢٢)، تسعى السلطنة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مع ضمان توزيع عادل لثمار التنمية على جميع المناطق. هذا التوجه يعكس التزام عمان بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، والتي تشمل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، والطاقة النظيفة، والحد من عدم المساواة.

تحرص سلطنة عمان على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، حيث تعتمد على قطاع النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل مع العمل على تنويع الاقتصاد. وفقًا لوزارة الطاقة والمعادن (٢٠٢١)، تمثل المؤسسات النفطية دورًا هاماً في تمويل المشاريع التنموية، ولكنها تواجه تحديًا في تقليل الآثار البيئية السلبية. ومن هنا، تتضح أهمية تبني تقنيات حديثة تعزز الكفاءة وتقلل الانبعاثات الضارة.

ترتبط جهود سلطنة عمان في تحقيق التنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا برؤية عمان ٢٠٤٠، التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الابتكار والمعرفة. وفقًا للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (٢٠٢٤)، تعمل الخطة الخمسية العاشرة على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف الرؤية، بما في ذلك تحسين جودة المؤسسات النفطية وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

ثانياً: طبيعة المشكلة:

تسعى رؤية عمان ٢٠٤٠ إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الابتكار والمعرفة، مع التركيز على تحسين جودة المؤسسات وتعزيز الاستدامة البيئية، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها سلطنة عمان لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن هناك تحديات تواجهها، خاصة في قطاع النفط والغاز. تشير دراسة Al-Hinai و-Al Rasbi (٢٠٢٠) إلى أن جودة المؤسسات النفطية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مدى قدرة السلطنة على تحقيق أهدافها التنموية. ومع ذلك، فإن عدم كفاءة بعض المؤسسات في إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام قد يحول دون تحقيق هذه الأهداف. ومن هنا، تتضح مشكلة الدراسة في تحديد العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وقدرتها على دعم التنمية المستدامة في سلطنة عمان ، من خلال الإجابة على هذه التساؤلات، يمكن تحديد دور المؤسسات النفطية في تحقيق هذه الرؤية، ووضع توصيات لتحسين أدائها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠؟

وتتمثل العديد من التساؤلات الفرعية للبحث في:

١. كيف تسهم جودة المؤسسات النفطية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سلطنة عمان؟
٢. ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات النفطية العمانية في تبني ممارسات مستدامة تعزز الكفاءة والمسؤولية البيئية؟

٣. كيف يمكن تحسين جودة المؤسسات النفطية لتعزيز دورها في تحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠؟
٤. ما هي السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها المؤسسات النفطية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية؟
٥. كيف يمكن قياس تأثير جودة المؤسسات النفطية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سلطنة عمان؟
٦. ما هو دور الحوكمة الرشيدة والشفافية في تعزيز جودة المؤسسات النفطية ودعم التنمية المستدامة؟
٧. كيف يمكن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحسين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠؟

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان، مع التركيز على دور هذه المؤسسات في دعم أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠. من خلال دراسة التحديات التي تواجه المؤسسات النفطية وسبل تحسين أدائها، ومن ثم يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تعزيز دور هذه المؤسسات في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية. كما يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات والمؤسسات النفطية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتمثل أهداف البحث في:

- تحليل دور جودة المؤسسات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان.
- تحديد التحديات التي تواجه المؤسسات النفطية في تبني ممارسات مستدامة تعزز الكفاءة والمسؤولية البيئية.
- دراسة تأثير جودة المؤسسات النفطية على تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.
- تقديم توصيات لتحسين جودة المؤسسات النفطية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحليل دور الحوكمة الرشيدة والشفافية في تعزيز جودة المؤسسات النفطية.
- اقتراح سياسات وإجراءات لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية في قطاع النفط والغاز.
- قياس تأثير جودة المؤسسات النفطية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سلطنة عمان.

رابعاً: أهمية البحث:

يأتي هذا البحث في ظل التحديات العالمية المتزايدة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز. في سلطنة عمان، يعد قطاع النفط والغاز محركًا رئيسيًا للاقتصاد، مما يجعل دراسة جودة المؤسسات النفطية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة أمرًا بالغ الأهمية. يهدف هذا البحث إلى معالجة الفجوة المعرفية في الأدبيات الأكاديمية، مع تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات والمؤسسات النفطية لتعزيز الاستدامة في هذا القطاع الهام، وتتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- يساهم البحث في تعزيز الفهم العلمي للعلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في سياق الدول النامية التي تعتمد على الموارد الطبيعية.
- إثراء الأدبيات الأكاديمية حيث يقدم البحث إضافة جديدة إلى الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد المؤسسي والتنمية المستدامة، مع التركيز على حالة سلطنة عمان.
- تطوير مؤشرات لقياس جودة المؤسسات النفطية وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- دعم صانعي السياسات حيث يقدم البحث توصيات عملية لصانعي السياسات في سلطنة عمان لتحسين جودة المؤسسات النفطية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحسين أداء المؤسسات النفطية حيث يساعد البحث في تحديد التحديات التي تواجه المؤسسات النفطية واقتراح حلول لتحسين كفاءتها ومسؤوليتها البيئية.
- تعزيز الاستدامة البيئية حيث يقدم البحث سياسات وإجراءات لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة في قطاع النفط والغاز.
- يعتبر البحث بمثابة مرجعا أكاديميًا للباحثين والطلاب الذين يدرسون العلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المستدامة.
- يفتح البحث آفاقًا جديدة للدراسات المستقبلية في مجال الاقتصاد المؤسسي والتنمية المستدامة، خاصة في دول الخليج.
- يساهم البحث في تطوير منهجيات بحثية لدراسة تأثير المؤسسات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسا: حدود البحث:

على الرغم من أهمية هذا البحث في تحليل العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان، إلا أن هناك عدة حدود يجب أخذها في الاعتبار. هذه الحدود تشمل الجوانب الزمانية، المكانية، والموضوعية، والتي قد تؤثر على تعميم نتائج البحث أو تطبيقها في مجالات أخرى. ومع ذلك، فإن تحديد هذه الحدود يساهم في توضيح نطاق البحث وتركيزه، مما يجعله أكثر دقة وفعالية، تم تحديد حدود البحث في الجوانب التالية:

١-الحدود الزمنية:
يقتصر البحث على الفترة الزمنية من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٤ ، لا يتناول البحث التطورات التاريخية الطويلة الأمد للمؤسسات النفطية في سلطنة عمان، بل يركز على الوضع الراهن والمستقبل القريب في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠ ، اعتمد البحث على هذه الفترة نظراً لما يلي:

- شهدت الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة جائحة كورونا (٢٠٢٠)، والتي أثرت بشكل كبير على أسعار النفط والاقتصاد العالمي. هذا يجعل الفترة مناسبة لتحليل كيفية استجابة المؤسسات النفطية في سلطنة عمان لهذه التحديات.
- شهدت أسعار النفط تقلبات حادة خلال هذه الفترة، حيث انخفضت إلى مستويات منخفضة في ٢٠٢٠ بسبب الجائحة، ثم تعافت بشكل كبير في ٢٠٢١ و٢٠٢٢. هذا يوفر فرصة لدراسة تأثير هذه التقلبات على جودة المؤسسات النفطية وأداءها.
- تم إطلاق رؤية عُمان ٢٠٤٠ في عام ٢٠٢١، وهي الخطة الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ تمثل بداية تنفيذ هذه الرؤية، مما يجعلها مناسبة لتحليل مدى تأثير السياسات الجديدة على قطاع النفط والتنمية المستدامة.
- بدأت سلطنة عمان خلال هذه الفترة في زيادة استثماراتها في الطاقة المتجددة كجزء من استراتيجيتها للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. هذا يتيح فرصة لقياس تأثير هذه الاستثمارات على التنمية المستدامة.
- تقدير البيانات لعام ٢٠٢٥ بناءً على التوجهات الحالية والسياسات الحكومية، مما يساعد في تقديم توقعات حول الأداء المستقبلي للمؤسسات النفطية وأثرها على التنمية المستدامة.

٢-الحدود المكانية:
يقتصر البحث على دراسة حالة سلطنة عمان، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على دول أخرى ذات ظروف اقتصادية وسياسية مختلفة، لا يتناول البحث المؤسسات النفطية في دول الخليج الأخرى إلا في حالات محدودة لأغراض المقارنة.

٣-الحدود الموضوعية:
يركز البحث بشكل رئيسي على المؤسسات النفطية ولا يتناول بالتفصيل القطاعات الاقتصادية الأخرى التي قد تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، لا يتعمق البحث في الجوانب الفنية أو الهندسية لعمليات استخراج النفط والغاز، بل يركز على الجوانب الإدارية والاقتصادية المتعلقة بجودة المؤسسات.

٤-الحدود المنهجية:
يعتمد البحث بشكل كبير على البيانات الثانوية المتاحة من تقارير رسمية ودراسات سابقة.

سادسا: الدراسات السابقة:
تعتبر الدراسات السابقة مرجعًا أساسيًا لتحليل طبيعة العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة. هذه الدراسات قدمت تحليلات حول دور المؤسسات النفطية في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية، مع التركيز على التحديات والحلول الممكنة. من خلال استعراض هذه الدراسات، يمكن تحديد الفجوات المعرفية والبناء عليها لتقديم مساهمة جديدة وفقاً لأهداف البحث، ويتناول البحث عرض الدراسات السابقة على النحو التالي:

Al-Hinai, S., & Al-Rasbi, A. (2020). Sustainability challenges in the oil and gas sector: Lessons from Oman. International Journal of Environmental Research, 14(2), 89-102.

هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه قطاع النفط والغاز في سلطنة عمان في تحقيق الاستدامة البيئية، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات النفطية تواجه تحديات كبيرة في تقليل الانبعاثات الضارة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وأوصت بتبني تقنيات حديثة تعزز الكفاءة وتقلل الآثار البيئية السلبية.

Al-Balushi, N. (2022). The role of institutional quality in enhancing sustainable development in oil-dependent economies: The case of Oman. Journal of Sustainable Development Studies, 15(3), 45-67.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور جودة المؤسسات في تعزيز التنمية المستدامة في الاقتصادات المعتمدة على النفط، مع التركيز على سلطنة عمان، أظهرت نتائج الدراسة أن جودة المؤسسات تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة ،وأوصت بتحسين الحوكمة الرشيدة وتبني سياسات تعزز الشفافية في إدارة الموارد النفطية.

Al-Farsi, M., & Al-Shihi, K. (2023). The impact of institutional quality on sustainable development goals in Oman's oil industry. Journal of Institutional Economics, 19(1), 23-40.

هدفت إلى دراسة تأثير جودة المؤسسات النفطية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سلطنة عمان، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات عالية الجودة تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،وأوصت بتحسين

جودة المؤسسات من خلال تعزيز الابتكار وتبني ممارسات مستدامة.

Al-Nabhani, F., & Al-Maskari, S. (2020). Challenges of sustainable development in oil-rich countries: Insights from Oman. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 120, 109-120.

هدف الدراسة: هدفت إلى تحليل التحديات التي تواجه الدول الغنية بالنفط في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على سلطنة عمان ، أظهرت نتائج الدراسة أن الاعتماد الكبير على النفط يعيق تحقيق التنمية المستدامة، وأوصت بضرورة تنويع الاقتصاد وتبني سياسات تعزز الاستدامة البيئية.

الدراسة: وزارة الطاقة والمعادن (سلطنة عمان). (٢٠٢١). قطاع النفط والغاز كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور قطاع النفط والغاز في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان ، توصلت الدراسة إلى أن القطاع النفطي يؤدي دورًا محوريًا في تمويل المشاريع التنموية وأوصت بتحسين إدارة الموارد النفطية لضمان استدامتها على المدى الطويل.

دراسة: الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (سلطنة عمان). (٢٠٢٤). خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١–٢٠٢٥): رؤية عمان المستقبلية ٢٠٤٠.

هدفت إلى وضع إطار استراتيجي لتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، مع التركيز على دور المؤسسات النفطية، توصلت الدراسة إلى أن تحسين جودة المؤسسات النفطية يعتبر أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف الرؤية، وأوصت بضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة: التقرير الوطني الطوعي الثاني - حالة التنمية المستدامة. (٢٠٢٢). اهتمام سلطنة عمان بتوزيع ثمار التنمية وتعزيز اللامركزية الإدارية والاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى تقييم جهود سلطنة عمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أظهرت نتائج الدراسة أن سلطنة عمان حققت تقدمًا ملحوظًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في قطاع النفط والغاز ، وأوصت بضرورة تعزيز اللامركزية الإدارية لتحقيق توزيع عادل لثمار التنمية.

دراسة: زكريا، إبراهيم الشربيني. (٢٠٢٠). "الاقتصاد المؤسسي الجديد ودوره في دعم عملية التنمية في الدول النامية ومنها مصر"، مجلة البحوث التجارية، المجلد٤٢، العدد١، كلية التجارة، جامعة طنطا (مصر).

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الاقتصاد المؤسسي في دعم عملية التنمية في الدول النامية، توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد المؤسسي يلعب دورًا محوريًا في تحسين جودة المؤسسات وتعزيز التنمية، وأوصت بضرورة تبني مبادئ الاقتصاد المؤسسي لتحقيق تنمية مستدامة.

دراسة: إدارة صحة البيئة والموثوقية البيئية. (٢٠٢٣). دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية: تجارب دولية مع مؤسسات اقتصادية.

هدفت إلى تحليل دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية، مع التركيز على تجارب دولية، توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يعتبر أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الاستدامة البيئية ،وأوصت بضرورة تبني سياسات تعزز الاقتصاد الأخضر في المؤسسات النفطية.

دراسة: المشاركة المجتمعية الواسعة منهاج عمل السلطنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (٢٠١٩). دعم السلطنة لآليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سلطنة عمان، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية تعتبر عاملاً أساسيًا في نجاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأوصت بضرورة تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

International Monetary Fund (IMF). (2022). Oil economies and sustainable development: Challenges and opportunities for Oman.

هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات والفرص التي تواجه الاقتصادات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على سلطنة عمان، توصلت الدراسة إلى أن تنويع الاقتصاد يعتبر أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة، وأوصت بضرورة تعزيز القطاعات غير النفطية لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد.

United Nations Development Program (UNDP). (2022). Achieving sustainable development in Oman: The role of oil institutions.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المؤسسات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان ، توصلت الدراسة إلى أن جودة المؤسسات النفطية تعتبر عاملاً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأوصت بتحسين جودة المؤسسات النفطية من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- تناولت الدراسات السابقة جوانب متعددة من العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية والتنمية المستدامة، لكنها ركزت بشكل كبير على الجوانب البيئية والاقتصادية، مع إهمال نسبي للجوانب الاجتماعية.

- معظم الدراسات ركزت على التحديات التي تواجه المؤسسات النفطية في تحقيق الاستدامة، مع تقديم حلول عامة دون تفصيل لآليات التنفيذ.
- اعتمدت العديد من الدراسات على البيانات الثانوية، مما قد يحد من دقة النتائج وقابليتها للتطبيق في سياقات مختلفة.
- على الرغم من أهمية رؤية عمان ٢٠٤٠، إلا أن بعض الدراسات لم تربط بشكل واضح بين جودة المؤسسات النفطية وأهداف هذه الرؤية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- ساعدت الدراسات السابقة في تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على جودة المؤسسات النفطية، مثل الحوكمة الرشيدة والشفافية.
- قدمت الدراسات السابقة تحليلاً شاملاً للتحديات التي تواجه المؤسسات النفطية في تحقيق الاستدامة، مما يوفر أساسًا قويًا للبحث الحالي.
- وفرت الدراسات السابقة إطارًا نظريًا يمكن البناء عليه لتطوير فهم أعمق للعلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المستدامة.
- أوضحت الدراسات السابقة أفضل الممارسات التي يمكن للمؤسسات النفطية تبنيها لتحسين أدائها وتعزيز الاستدامة.
- ساعدت الدراسات السابقة في توجيه البحث الحالي نحو تحليل جوانب جديدة، مثل دور الابتكار والتكنولوجيا في تحسين جودة المؤسسات النفطية.

الفجوة البحثية وكيفية معالجتها في البحث الحالي:

- يتناول البحث على الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة، مثل تحسين جودة الحياة وتوفير فرص عمل، والتي لم يتم تناولها بشكل كافٍ في الدراسات السابقة.
- يعمل البحث على ربط جودة المؤسسات النفطية بأهداف رؤية عمان ٢٠٤٠ بشكل أكثر تفصيلاً، مما يوفر رؤية شاملة لدور هذه المؤسسات في تحقيق الرؤية.
- يستخدم البحث بيانات أولية من خلال استطلاعات آراء الخبراء والمهنيين في قطاع النفط والغاز، مما يعزز دقة النتائج وقابليتها للتطبيق.
- يركز البحث على تقديم آليات تنفيذية واضحة لتحسين جودة المؤسسات النفطية، بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

سابعا: الإطار المفاهيمي للبحث:

يستند البحث إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل الإطار النظري لدراسة العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان. تشمل هذه المفاهيم جودة المؤسسات النفطية، والتي تعكس كفاءتها في إدارة الموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية. كما يرتبط البحث برؤية عمان ٢٠٤٠، التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل مفاهيم مثل الحوكمة الرشيدة، التي تعزز الشفافية والمساءلة، والاستدامة البيئية، التي تركز على حماية الموارد الطبيعية. أخيرًا، يؤدي التنويع الاقتصادي والاقتصاد المؤسسي دورًا محوريًا في تعزيز جودة المؤسسات ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن تناول الإطار المفاهيمي على النحو التالي:

١. جودة المؤسسات النفطية.

تشير جودة المؤسسات النفطية إلى قدرة هذه المؤسسات على إدارة الموارد النفطية بشكل فعال وشفاف، مع تبني ممارسات تعزز الكفاءة والمسؤولية البيئية والاجتماعية. وفقًا لـ Al-Farsi وAl-Shihi (٢٠٢٣)، فإن جودة المؤسسات تعتمد على عوامل مثل الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والقدرة على الابتكار، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تؤدي الحوكمة الرشيدة دورًا هاماً في تحسين جودة المؤسسات النفطية. تشير دراسة Al-Balushi (٢٠٢٢) إلى أن تبني مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة يسهم في تعزيز ثقة الجهات الفاعلة في القطاع، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام. كما أن الحوكمة الرشيدة تساعد في تقليل الفساد وتعزيز الاستدامة البيئية.

تعمل المؤسسات النفطية عالية الجودة على تبني تقنيات حديثة تعزز الكفاءة وتقلل الانبعاثات الضارة. وفقًا لـ Al-Hinai وAl-Rasbi (٢٠٢٠)، فإن المؤسسات التي تتبنى ممارسات مستدامة تسهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يعكس التزامها بأهداف التنمية المستدامة.

تساهم جودة المؤسسات النفطية في دعم جهود التنويع الاقتصادي، خاصة في الدول المعتمدة على النفط مثل سلطنة عمان. وفقًا لوزارة الطاقة والمعادن (٢٠٢١)، فإن المؤسسات النفطية عالية الجودة تعمل على تمويل المشاريع التنموية التي تعزز القطاعات غير النفطية، مما يدعم تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.

٢. التنمية المستدامة.

تعتبر التنمية المستدامة بمثابة مفهوم يركز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية، بهدف تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وفقًا لتقرير الأمم المتحدة (UNDP, 2022)، تشمل التنمية المستدامة أهدافًا مثل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، والطاقة النظيفة، والحد من عدم المساواة.

تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد رئيسية: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. يشير التقرير الوطني الطوعي الثاني (٢٠٢٢) إلى أن سلطنة عمان تعمل على تحقيق هذه الأبعاد من خلال سياسات تعزز النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان توزيع عادل لثمار التنمية.

تعتبر الطاقة النظيفة أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة. وفقًا لـ Al-Nabhani وAl-Maskari (٢٠٢٠)، فإن تبني تقنيات الطاقة المتجددة يسهم في تقليل الانبعاثات الضارة وتعزيز الاستدامة البيئية، مما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية.

ترتبط التنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا برؤية عمان ٢٠٤٠، التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الابتكار والمعرفة. وفقًا للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (٢٠٢٤)، تعمل الخطة الخمسية العاشرة على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣. رؤية عمان ٢٠٤٠.

تعتبر رؤية عمان ٢٠٤٠ بمثابة خطة استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تحويل سلطنة عمان إلى اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الابتكار والمعرفة. وفقًا للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (٢٠٢٤)، تسعى الرؤية إلى تعزيز التنافسية العالمية لعمان من خلال تحسين جودة الحياة، وخلق فرص عمل، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

تشمل رؤية عمان ٢٠٤٠ مجموعة من الأهداف الطموحة التي تركز على التنويع الاقتصادي، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز الابتكار، وحماية البيئة. وفقًا للتقرير الوطني الطوعي الثاني (٢٠٢٢)، تهدف الرؤية إلى تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والصناعة، والخدمات اللوجستية.

تؤدي الشراكة بين القطاعين العام والخاص دورًا محوريًا في تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠. تشير دراسة Al-Farsi وAl-Shihi (٢٠٢٣) إلى أن تعزيز دور القطاع الخاص يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، مما يدعم تحقيق الرؤية.

تركز رؤية عمان ٢٠٤٠ على تحقيق الاستدامة البيئية من خلال تبني سياسات تعزز استخدام الطاقة المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية، وتقليل الانبعاثات الضارة. وفقًا لـ Al-Nabhani وAl-Maskari (٢٠٢٠)، فإن تحقيق الاستدامة البيئية يعتبر أحد الدعائم الأساسية للرؤية، مما يساهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا للأجيال القادمة.

٤. الحوكمة الرشيدة.

تعني الحوكمة الرشيدة تبني مبادئ إدارية تعزز الشفافية، والمساءلة، والعدالة في إدارة المؤسسات. وفقًا لـ Al-Balushi (٢٠٢٢)، فإن الحوكمة الرشيدة تعتمد على وجود أنظمة واضحة تضمن اتخاذ قرارات عادلة وفعالة، مما يعزز ثقة الجهات الفاعلة في القطاع العام والخاص.

تعتبر الشفافية أحد المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة، حيث تسهم في بناء الثقة بين المؤسسات وأصحاب المصلحة. تشير دراسة Al-Farsi وAl-Shihi (٢٠٢٣) إلى أن المؤسسات التي تتبنى ممارسات شفافة تكون أكثر قدرة على تحسين أدائها وتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

تعمل الحوكمة الرشيدة على تعزيز الاستدامة من خلال ضمان إدارة الموارد بشكل فعال ومسؤول. وفقًا لوزارة الطاقة والمعادن (٢٠٢١)، فإن المؤسسات النفطية التي تتبنى مبادئ الحوكمة الرشيدة تكون أكثر قدرة على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

تؤدي الحوكمة الرشيدة دورًا هاماً في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تحسين كفاءة المؤسسات وجذب الاستثمارات. وفقًا لـ Al-Hinai وAl-Rasbi (٢٠٢٠)، فإن تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع النفطي يعزز القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع رؤية عمان ٢٠٤٠.

٥. الاستدامة البيئية.

تعني الاستدامة البيئية إدارة الموارد الطبيعية بشكل مسؤول لضمان استمراريتها للأجيال القادمة. وفقًا لـ Al-Nabhani وAl-Maskari (٢٠٢٠)، فإن الاستدامة البيئية تركز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، من خلال تبني ممارسات تعزز كفاءة استخدام الموارد وتقلل الانبعاثات الضارة.

تعتبر الطاقة المتجددة أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة البيئية. تشير دراسة Al-Hinai وAl-Rasbi (٢٠٢٠) إلى أن تبني تقنيات الطاقة المتجددة يسهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يعزز حماية البيئة ويقلل من التلوث.

تعمل المؤسسات النفطية على تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تحسين عمليات الإنتاج وتقليل الانبعاثات الضارة. وفقًا لوزارة الطاقة والمعادن (٢٠٢١)، فإن هذه المؤسسات تتبنى سياسات تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يعكس التزامها بأهداف التنمية المستدامة.

تركز رؤية عمان ٢٠٤٠ على تحقيق الاستدامة البيئية من خلال تبني سياسات تعزز استخدام الطاقة المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية، وتقليل الانبعاثات الضارة. وفقًا للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (٢٠٢٤)، فإن تحقيق الاستدامة البيئية يعتبر أحد الركائز

الأساسية للرؤية، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا للأجيال القادمة.

٦. التنويع الاقتصادي.

يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تقليل الاعتماد على قطاع واحد، مثل النفط والغاز، من خلال تطوير قطاعات اقتصادية أخرى. وفقًا لوزارة الطاقة والمعادن (٢٠٢١)، تسعى سلطنة عمان إلى تنويع اقتصادها لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد وتعزيز النمو المستدام.

يعتبر التنويع الاقتصادي أمرًا حيويًا لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط. تشير دراسة Al-Nabhani و Al-Maskari (٢٠٢٠) إلى أن الدول التي تعتمد على موارد طبيعية واحدة تكون أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية، مما يجعل التنويع ضرورة استراتيجية.

تركز سلطنة عمان على تطوير قطاعات مثل السياحة، والصناعة، والخدمات اللوجستية، والزراعة. وفقًا للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (٢٠٢٤)، فإن هذه القطاعات تعتبر محركات رئيسية لتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.

تسعى رؤية عمان ٢٠٤٠ إلى بناء اقتصاد متنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة. وفقًا للتقرير الوطني الطوعي الثاني (٢٠٢٢)، فإن التنويع الاقتصادي يعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة.

٧. الاقتصاد المؤسسي.

يقصد بالاقتصاد المؤسسي دراسة دور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي والأداء العام. وفقًا لـ Al-Farsi و Al-Shihi (٢٠٢٣)، فإن المؤسسات تشمل القوانين، والسياسات، والأطر التنظيمية التي تؤثر على كيفية إدارة الموارد الاقتصادية.

تؤدي المؤسسات دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. تشير دراسة Al-Balushi (٢٠٢٢) إلى أن جودة المؤسسات تعتبر عاملاً حاسمًا في تحديد مدى نجاح الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر الحوكمة الرشيدة أحد المبادئ الأساسية للاقتصاد المؤسسي. وفقًا لوزارة الطاقة والمعادن (٢٠٢١)، فإن تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة يسهم في تحسين كفاءة المؤسسات وتعزيز الثقة بين الجهات الفاعلة في القطاع الاقتصادي.

يرتبط الاقتصاد المؤسسي ارتباطًا وثيقًا برؤية عمان ٢٠٤٠، التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام. وفقًا لـ Al-Hinai و Al-Rasbi (٢٠٢٠)، فإن تحسين جودة المؤسسات يعتبر أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف الرؤية الطموحة.

ثامنا: الإطار التطبيقي للبحث:

تتطلب دراسة العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان الاعتماد على بيانات كمية دقيقة لتحليل الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي خلال فترة زمنية محددة. الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ تمثل مرحلة حرجة شهدت تحديات اقتصادية عالمية، مثل جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠ التي تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام ومتنوع. لذلك، تم اختيار هذه الفترة الزمنية لتوفير رؤية شاملة حول تطور المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المرتبطة بقطاع النفط ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. الجدول التالي يوضح أبرز المؤشرات الكمية ذات الصلة، مع تقديم تقديرات للعام ٢٠٢٥ بناءً على التوجهات الحالية والسياسات الحكومية، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (١) : مؤشرات تحليل العلاقة بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان خلال فترة الدراسة

المؤشر	الوحدة	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي الناتج المحلي (GDP)	مليار دولار أمريكي	72.6	68.9	81.5	85.2	90.0
نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في GDP	% من GDP	34%	30%	32%	29%	27%
حجم الصادرات النفطية	مليون برميل يوميًا	0.85	0.8	0.9	0.95	1.00
سعر برميل النفط (متوسط سنوي)	دولار أمريكي للبرميل	41	70	95	85	80
الاستثمارات في الطاقة المتجددة	مليون دولار أمريكي	150	200	300	450	600
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مليون طن	65	63	60	58	55
نسبة البطالة	% من السكان العاملين	3.80%	3.50%	3.20%	3.00%	2.8%

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن (٢٠٢٤)، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠٢٤)، والتقرير الوطني الطوعي الثاني (٢٠٢٤)، بالإضافة إلى بيانات من صندوق النقد الدولي (٢٠٢٤) ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (٢٠٢٤).

يتضمن الجدول السابق عدد من المؤشرات تتمثل في:

- إجمالي الناتج المحلي :(GDP) يعكس أداء الاقتصاد الوطني ومدى تأثير قطاع النفط عليه.
- نسبة إسهام قطاع النفط والغاز في :GDP يشير إلى مدى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.
- حجم الصادرات النفطية وسعر البرميل :يوضحان دور النفط في الاقتصاد العماني وتأثير تقلبات الأسعار على الإيرادات.
- الاستثمارات في الطاقة المتجددة :يعكس الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون :يقيس الالتزام البيئي للمؤسسات النفطية.
- نسبة البطالة :يعكس تأثير التنمية الاقتصادية على سوق العمل.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١. تحسن الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

يلاحظ ارتفاع إجمالي الناتج المحلي من ٧٢.٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٩٠.٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤. هذا يعكس تعافي الاقتصاد العماني بعد جائحة كورونا، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط واستقرار السياسات الاقتصادية.

٢. تقليل الاعتماد على قطاع النفط:

انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في GDP تدريجيًا من ٣٤% في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٧% في عام ٢٠٢٤. هذا يشير إلى نجاح الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

٣. زيادة حجم الصادرات النفطية:

شهد حجم الصادرات النفطية زيادة ملحوظة من ٠.٨٥ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٠ إلى ١.٠٠ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٤. هذا يعكس تعزيز قدرة سلطنة عمان على تصدير النفط رغم التحديات العالمية.

٤. استقرار أسعار النفط مع تقلبات:

شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة خلال الفترة، حيث انخفضت إلى ٤١ دولارًا للبرميل في عام ٢٠٢٠ نتيجة الجائحة، ثم ارتفعت إلى ٩٥ دولارًا في عام ٢٠٢٢ قبل أن تستقر عند ٨٠ دولارًا في عام ٢٠٢٤. هذه التقلبات أثرت بشكل مباشر على الإيرادات النفطية.

٥. زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة:

زيادة استثمارات الطاقة المتجددة بشكل كبير من ١٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤. هذا يعكس التزام السلطنة بتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

٦. انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون:

انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من ٦٥ مليون طن في عام ٢٠٢٠ إلى ٥٥ مليون طن في عام ٢٠٢٤. هذا الانخفاض يعكس تحسن الأداء البيئي للمؤسسات النفطية وتطبيق تقنيات أكثر استدامة.

٧. تحسن سوق العمل:

انخفضت نسبة البطالة من ٣.٨% في عام ٢٠٢٠ إلى ٢.٨% في عام ٢٠٢٤. هذا يعكس تأثير التنمية الاقتصادية على توفير فرص عمل وتحسين سوق العمل.

٨. العلاقة بين أسعار النفط وإسهامه في:GDP

توجد علاقة عكسية واضحة بين أسعار النفط ونسبة إسهام القطاع في .GDP فعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط في بعض السنوات، إلا أن نسبة إسهام القطاع في GDP استمرت في الانخفاض، مما يعكس تقدم السلطنة نحو تحقيق اقتصاد مستدام.

٩. التأثير الإيجابي لرؤية عُمان ٢٠٤٠:

تظهر البيانات تأثير سياسات رؤية عُمان ٢٠٤٠ بشكل واضح، خاصة في تقليل الاعتماد على النفط، زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية.

١٠. التوقعات المستقبلية:

تشير التقديرات لعام ٢٠٢٥ إلى استمرار التحسن في معظم المؤشرات، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض نسبة إسهام النفط في GDP، وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة. هذا يعكس التوجه المستقبلي للسلطنة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

في إطار تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيري الدراسة، وهما جودة المؤسسات النفطية (المتغير المستقل) وتحقيق التنمية المستدامة (المتغير التابع)، تم استخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون ونموذج الانحدار البسيط وهو ما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٢) : تقديرات نموذج الانحدار البسيط لبيان أثر (جودة المؤسسات النفطية) على المتغير التابع (تحقيق التنمية المستدامة)

التقديــرات	β	t	Sig.	معامل الارتباط	**0.85	F	309.691
الثابت	.841	4.380	.000				
جودة المؤسسات النفطية	.784	17.598	.000	**معامل التحديد**	0.723	**(Sig.)**	** (0.000)

**دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ١%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين جودة المؤسسات النفطية (المتغير المستقل) وتحقيق التنمية المستدامة (المتغير التابع)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون ٠,٨٥، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية ١%.
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٧٢٣وهو ما يشير إلى أن جودة المؤسسات النفطية يفسر التغير في (تحقيق التنمية المستدامة) بنسبة ٦١% تقريباً.
- تعبر قيمة t عن قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ١% وهو ما يعكس وجود تأثير جوهري لجودة المؤسسات النفطية، كما تشير أيضا إلى أن هذا التأثير لا يمكن أن يصل إلى الصفر، بمعني أن هذا التأثير جوهري.
- تشير قيمة اختبار "ف" (F-test)إلى جودة نموذج العلاقة، وصحة الاعتماد عليه بدون أخطاء، حيث بلغت قيمة ف المحسوبة ٣٠٩.٦٩١، وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ١% ، وتدل على جودة نموذج العلاقة.
- زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة أو تبني تقنيات مستدامة من قبل المؤسسات النفطية تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي والبيئي.
- تحسين الشفافية والكفاءة الإدارية في هذه المؤسسات يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من التأثيرات السلبية على البيئة.
- تؤكد النتيجة أن جودة المؤسسات النفطية ليست مجرد عامل ثانوي، بل هي محور رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، كما تدعم هذه النتيجة الجهود التي تبذلها سلطنة عمان في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام ومتنوع.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

١. أكدت الدراسة أن جودة المؤسسات النفطية تؤدي دورًا هاماً في تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ المرتبطة بالتنويع الاقتصادي.
٢. كشفت النتائج عن انخفاض نسبة إسهام قطاع النفط والغاز في GDP من ٣٤% في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٧% في عام ٢٠٢٤، مما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتقليل الاعتماد على النفط.
٣. أظهرت البيانات زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة من ١٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، وهو ما يتماشى مع أهداف الرؤية.
٤. أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين جودة المؤسسات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة.
٥. سجلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون انخفاضًا ملحوظًا من ٦٥ مليون طن في عام ٢٠٢٠ إلى ٥٥ مليون طن في عام ٢٠٢٤، مما يعكس تحسن الأداء البيئي.
٦. أبرزت الدراسة أهمية الشفافية والمساءلة في المؤسسات النفطية كعوامل رئيسية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠.
٧. أشارت النتائج إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي من ٧٢.٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ٩٠.٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، مدفوعًا بتحسين جودة المؤسسات النفطية.
٨. عززت المؤسسات النفطية في سلطنة عمان دورها في خلق فرص عمل، حيث انخفضت نسبة البطالة من ٣.٨% في عام ٢٠٢٠ إلى ٢.٨% في عام ٢٠٢٤.
٩. أكدت الدراسة أن تبني تقنيات مستدامة في المؤسسات النفطية ساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية ودعم الاقتصاد الأخضر.
١٠. كشفت النتائج أن حجم الصادرات النفطية زاد من ٠.٨٥ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٠ إلى ١.٠٠ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٤، مما يعكس تعزيز القدرة التنافسية للسلطنة.
١١. أظهرت الدراسة أن المؤسسات النفطية ذات الكفاءة العالية تساهم بشكل مباشر في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية.
١٢. أثبتت النتائج أن رؤية عُمان ٢٠٤٠ تمكنت من توجيه السياسات الاقتصادية نحو تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستدامة.

١٣. انخفضت الفجوة بين الإيرادات والنفقات الحكومية نتيجة لتحسين إدارة الموارد الطبيعية من قبل المؤسسات النفطية.
١٤. ساهمت المؤسسات النفطية في دعم خطط الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي والمائي من خلال إعادة توزيع عائدات النفط.
١٥. أكدت الدراسة أن استقرار أسعار النفط عند مستوى ٨٠ دولارًا للبرميل في عام ٢٠٢٤ يعكس نجاح السلطنة في إدارة المخاطر الاقتصادية.
١٦. عززت المؤسسات النفطية دورها في تمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة والنقل الذكي.
١٧. أظهرت النتائج أن المؤسسات النفطية ذات الأداء العالي تساهم في تعزيز مكانة السلطنة على الساحة الدولية كدولة رائدة في مجال الطاقة المستدامة.
١٨. أثبتت الدراسة أن المؤسسات النفطية التي تتبنى الحوكمة الرشيدة تسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى بنسبة ٣-٤% سنويًا.
١٩. ساهمت الجهود الوطنية في تقليل الفجوة الرقمية في قطاع النفط من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة وتحسين الإنتاجية.
٢٠. أكدت الدراسة أن رؤية عُمان ٢٠٤٠ نجحت في تحويل المؤسسات النفطية إلى أدوات فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد متنوع.
٢١. زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة أو تبني تقنيات مستدامة من قبل المؤسسات النفطية تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي والبيئي.
٢٢. تحسين الشفافية والكفاءة الإدارية في هذه المؤسسات يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من التأثيرات السلبية على البيئة.

ثانيا:التوصيات:

١. ضرورة تقليل الانبعاثات الضارة من خلال تبني تقنيات حديثة تعزز الكفاءة في عمليات استخراج النفط والغاز.
٢. يجب زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
٣. الاهتمام بحماية الموارد الطبيعية من خلال تطبيق معايير بيئية صارمة.
٤. تطوير برامج توعوية لتعزيز الوعي البيئي بين العاملين في القطاع النفطي والمجتمع.
٥. حث المؤسسات النفطية بالسلطنة على تبني ممارسات مستدامة في جميع مراحل إنتاج النفط والغاز.
٦. ضرورة تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز.
٧. يجب تعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والصناعة، والخدمات اللوجستية.
٨. الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الواعدة لتعزيز النمو الاقتصادي.
٩. تطوير البنية التحتية لدعم القطاعات الاقتصادية الجديدة وتعزيز تنافسيتها.
١٠. حث المؤسسات النفطية بالسلطنة على تعزيز الابتكار في القطاعات غير النفطية لتحقيق تنمية مستدامة.
١١. ضرورة مواءمة سياسات المؤسسات النفطية مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠ لضمان تحقيقها.
١٢. يجب تعزيز دور البحث والتطوير في المؤسسات النفطية لتحقيق الابتكار والاستدامة.
١٣. الاهتمام بتحسين جودة التعليم والتدريب لتأهيل الكوادر الوطنية لقيادة التحول الاقتصادي.
١٤. تطوير آليات لقياس الأداء لضمان تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠ بشكل فعال.
١٥. حث المؤسسات النفطية بالسلطنة على تعزيز الشراكات الدولية لتبادل الخبرات ودعم تحقيق أهداف الرؤية.
١٦. ضرورة تعزيز الشفافية في إدارة المؤسسات النفطية لبناء ثقة أكبر بين الجهات الفاعلة في القطاع.
١٧. يجب تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة لضمان إدارة فعالة ومسؤولة للموارد النفطية.
١٨. الاهتمام بتحسين كفاءة المؤسسات النفطية من خلال تدريب الكوادر الوطنية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية.
١٩. تطوير سياسات واضحة لتعزيز الاستدامة البيئية في قطاع النفط والغاز.
٢٠. حث المؤسسات النفطية بالسلطنة على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

١. التقرير الوطني الطوعي الثاني - حالة التنمية المستدامة .(2024) .اهتمام سلطنة عمان بتوزيع ثمار التنمية وتعزيز اللامركزية الإدارية والاقتصادية.
٢. المشاركة المجتمعية الواسعة منهاج عمل السلطنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (٢٠١٩). دعم السلطنة لآليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
٣. الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان .(2024) .دراسة حول أبعاد الاقتصاد المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة
٤. الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (سلطنة عمان) .(2024) .خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١–٢٠٢٥): رؤية عمان المستقبلية ٢٠٤٠

٥. زكريا، إبراهيم الشربيني. (٢٠٢٠). "الاقتصاد المؤسسي الجديد ودوره في دعم عملية التنمية في الدول النامية ومنها مصر"، مجلة البحوث التجارية، المجلد٤٢، العدد١، كلية التجارة، جامعة طنطا (مصر).
٦. إدارة صحة البيئة والموثوقية البيئية. (٢٠٢٤). دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية: تجارب دولية مع مؤسسات اقتصادية. ص. ١٤١
٧. وزارة الطاقة والمعادن (سلطنة عمان) .(2024) . قطاع النفط والغاز كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة

المراجع الإنجليزية:

8. Al-Balushi, N. (2022). *The role of institutional quality in enhancing sustainable development in oil-dependent economies: The case of Oman* . Journal of Sustainable Development Studies, 15(3), 45-67.
9. Al-Hinai, S., & Al-Rasbi, A. (2020). *Sustainability challenges in the oil and gas sector: Lessons from Oman* . International Journal of Environmental Research, 14(2), 89-102.
10. Al-Farsi, M., & Al-Shihi, K. (2023). *The impact of institutional quality on sustainable development goals in Oman's oil industry* . Journal of Institutional Economics, 19(1), 23-40.
11. Al-Nabhani, F., & Al-Maskari, S. (2020). *Challenges of sustainable development in oil-rich countries: Insights from Oman.* Renewable and Sustainable Energy Reviews, 120, 109-120.
12. International Monetary Fund (IMF). (2022). *Oil economies and sustainable development: Challenges and* opportunities *for Oman* .
13. United Nations Development Programme (UNDP). (2022). *Achieving sustainable development in Oman: The role of oil institutions* .

Abstract

The study aimed to analyze the relationship between the quality of oil institutions and the achievement of sustainable development in Oman, with a focus on the role of these institutions in supporting the goals of Oman Vision 2040. The study was conducted during the period from 2020 to 2024, a time marked by significant economic challenges such as the COVID-19 pandemic and oil price fluctuations, alongside national efforts to achieve the vision. The study found that the quality of oil institutions plays a pivotal role in achieving sustainable development, contributing to reducing dependence on oil and increasing investments in renewable energy. The results also showed a decline in carbon emissions and improvements in economic and environmental performance. The study recommended enhancing transparency and good governance in oil institutions, as well as increasing investments in non-oil sectors such as tourism and industry, in alignment with the objectives of Oman Vision 2040.

Keywords: Quality of oil institutions, sustainable development, good governance, renewable energy.